في مؤتمره الصحفي الأسبوعي .. اللوزي :

سيتم الإعلان عن نتائج التحقيقات مع الخمسة الإيرانيين الذين اعتقلوا قبالة ساحل ميدي فور الانتهاء منها

الحكومة تولي المخيمات والنازحين الرعاية الكاملة

أحزاب المعارضة مطالبة بالقيام بدور إيجابي تجاه أحداث صعدة باعتبارها جزءا من المنظومة السياسية

صنعاء/سبأ:

قال الناطق الرسمي باسم الحكومة وزير الإعلام حسن اللوزي إن عدد الإصابات المكتشفة في اليمن بفيروس (إتش1 إن1) بلغ 1618 حالة منها 1102حالة مخالطة ظهرت عليها أعراض المرض و516 حالة مؤكدة، فضلا عن تسجيل 16 حالة وفاة بسبب المرض.

وأوضح الناطق الرسمي في مؤتمره الصحفي الأسبوعي يوم أمس الثلاثاء بصنعاء:" تم اكتشاف 24 حالة إصابة بالفيروس في مدارس بمحافظات حجة وعدن وعمران وإب وذمار وأمانة العاصمة إضافة إلى أربع حالات في جامعة صنعاء".

أبناء محافظة الضالع استكروا استهداف جنود الأمن بمديرية الأزارق

وذكر أنه تم إغلاق ثلاث مدارس وأربعة فصول اكتشفت فيها حالات إصابة .. مبينا أن إغلاق المدارس يرجع لمقاييس ومؤشرات محددة بأرقام، وهي خاضعة لعمل الوزارات المعنية لأنها تشرف على التجمعات التي تحتضن الطلاب.

وأكد وزير الإعلام أن مجلس الوزراء وجه وزيري الصحة والسكان والتربية والتعليم باتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية والوقائية بالتعاون مع السلطات المحلية في المحافظات.

وحول الأحداث في صعدة، أعلن الناطق باسم الحكومة عن أن الأجهزة الأمنية قد اعتقلت خمسة إيرانيين كانوا على متن سفينة إيرانية مشبوهة محملة بالأسلحة قبالة ساحل ميدي بمحافظة حجة.. مؤكدا أن "التحقيقات جارية معهم وسيتم الإعلان عن نتائجها فور استكمالها من قبل الجهات المختصة".

وفيما يتعلق بأوضاع بالنازحين أكد أن الحكومة تولي المخيمات والنازحين الرعاية الكاملة وقد وجهت بتوفير كل ما يحتاجونه من الغذاء والدواء والتعليم للأطفال في تلك المخيمات.

ولفت إلى ما تأمله الحكومة من أحزاب المعارضة "أن تقوم بالدور الايجابي المطلوب تجاه ما يحدث في صعدة باعتبارها جزء أساسيا من المنظومة السياسية لليمن".

واعتبر اللوزي أن المظاهرات والاعتصامات المرخصة والمشروعة مكفولة لأي مواطن في عموم محافظات اليمن.

وقال : لا يوجد ما يمنع قيام مسيرات أو مظاهرات وفق النظام والقانون لكن من يتجاوز ذلك فسيتحمل عواقب فعله"

ولفت إلى أن أبناء محافظة الضالع استنكروا الجريمة النكراء التي استهدفت جنوداً من الأمن المركزي غدرا منتصف ليل السبت الماضي بمديرية الازارق بعد عودتهم من واجب عزاء لأحد زملائهم".

وقال إن الأجهزة الأمنية تقوم حاليا بتعقب مرتكبي هذه الجريمة لتقديمهم إلى القضاء".

وبشأن المشاريع المتعثرة، أوضح اللوزي: أن رئيس مجلس الوزراء وجه بمساءلة المسؤولين عن تعثر تلك المشاريع ومعرفة سبب القصور في تنفيذها.

ولفت إلى أن هناك مقترحات بضرورة محاسبة الشركات الاستشارية التي تم التعاقد معها للمساعدة في تنفيذ هذه المشاريع ووضع قائمة سوداء لها".

تقشفوا .. يرحمكم الله

رياض شمسان

سنوات طوال مرت والرئيس القائد والشعب يدعون إلى التقشف .. رأفة بوضعنا الاقتصادي المتردي الذي يحاول أن يقف على قدميه ويسترد جزءاً من عافية افتقدها منذ منتصف التسعينات.

غير أن مفهوم التقشف – كما يبدو قد فسر بالمقلوب ،فإذا كان العالم يطبق التقشف بدءاً من الأعلى مروراً بالأسفل فإنه هنا في اليمن معكوس إذ يبدأ تطبيقه من الأسفل من دون المرور بالأعلى . فترى المسؤول أو القيادي في أي مرفق حكومي ، يركز على حقوق المستحقين ومساعدات موظفي الدرجات الأدنى ويختصرها إلى أقل الأقل حتى لو وصلت إلى درجة الهضم بينما لا يولي بالاً الكشوفات الخيالية التي تخصه ومن حوله من القيادات العليا سواء في بدلات السفر أو العلاج أو البترول أو بدل جلسات أو المكافآت أو النثريات أو العلاوات أو .. أو... أو إلخ والتي تصل إلى مستوى لا يقبله العقل والمنطق .

فهل التقشف أن تتحامل على الأتعس حظاً وتتغاضى عن ذوي الحظوة والثراء .

إن المتأمل في توجيهات الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المتكررة التي تقضي بصرامة تطبيق مبدأ التقشف ، يدرك تمام الإدراك كم هي مشكله التنفيذ عويصة حين لا تجد آذاناً صاغية ..لأنه بلا تقشف لا أمل في كبح جماح الفساد مطلقاً .

الغريب أنه ما أن يصدر الرئيس توجيهاته حتى نجد كل مسؤول ينبري لإصدار خطابات تؤكد السعي للتقشف في وزارته أو مرفقه الحكومي .. كلها خطابات شكلية لا تجد إلى التطبيق سبيلاً.

إن التقشف أيها المسؤول عن الوطن والشعب ليس مجرد خطابات وسيل من الشعارات المستهلكة بل إنها منظومة إجراءات متكاملة يبدأ تطبيقها من المسؤول الأعلى وتنتهي بأصغر موظف وحتى تكونوا صادقين في تطبيق توجيهات فخامة الأخ الرئيس ومطلب الشعب في التقشف لا بد من :

أولاً: إيقاف صرف كافة الامتيازات المالية الممنوحة لكبار المسؤولين في الدولة ومجالس النواب والوزراء والشورى وغيرهم من قيادات الأجهزة الحكومية لمدة عامين حتى تشكل مخصصاتها رافداً هاما لخزينة البلاد.

ثانياً : وقف الاعتمادات المالية الخاصة بشراء السيارات الجديدة والأثاث وغيرها من الكماليات وكذلك الصرفيات الشخصية.

ثالثاً: وقف الاعتمادات المالية الخاصة ببدلات السفر إلى الخارج إلا في حالة الضرورة وأن لا يزيد الوفد الرسمي الذي يمثل اليمن على ثلاثة أشخاص ، وبشرط أن تثمر هذه الرحلة أو تلك عن مردودات إيجابية لليمن.

رابعاً: وقف الاعتمادات المالية الخاصة بالعلاج في الخارج وبدلات المظهر والجلسات وغيرها من الصرفيات والامتيازات المالية التي تكبد الخزينة خسائر فادحة.

خامساً : وقف الاعتمادات المالية الخاصة باحتفالات الأعياد الوطنية .. على أن يتم التنسيق في هذا المجال مع الإخوة كبار التجار من رموز الرأسمال الوطني للإسهام بفاعلية في دعم تكاليف الاحتفالات في محافظاتهم وتقليص حجم الاحتفالات من دون مبالغات أسوة بما قام به رموز الرأسمال الوطني في حضرموت من دعم مالي سخي لاحتفالات العيد الخامس عشر بالمكلا وهو ما يدعو نظراءهم من رموز الرأسمال الوطني في المحافظات إلى الاقتداء بهم وتمويل احتفالات الأعياد الوطنية.

سادساً: مراقبة كشوفات المصروفات غير المنظورة والتي لا يدركها إلا الراسخون في "العلم" منها مثلاً مكافآت إعداد الموازنات والجرد المخزني، والحسابات الختامية .. إلخ بحيث يتم الحد من نزيفها وسوء تقديراتها.

أن تنعكس كل هذه الوفرات على تحسين أوضاع العاملين وتحديث إمكانيات العمل المؤسسي ، وأن يتم تغطية متطلبات كل مرفق من وفوراته التي بالتأكيد ستنجم عن الإجراءات المذكورة أعلاه, وهو ما سيحد من العجوزات والأزمات المالية التي يواجهها كل مرفق .. وهي مجرد أزمات مفتعلة بسبب سوء الصرف وعشوائية التقدير وجموح الطموحات الشخصية التي تلتهم كل ما حولها لتحقق إثراء سريعاً على حساب المصلحة العامة ، مع أنه كلما زاد الطموح على حده انقلب ضده . وصدق المتنبي القائل

إذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

أخيراً هذه المقترحات متواضعة عاجلة نضعها أمام القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح آملين أن تسهم بفاعلية في معالجة التحديات الاقتصادية الراهنة .. بحيث يشارك الجميع مسؤولين ومواطنين في تحمل مسئولياتها إعمالاً وترسيخاً لأخلاقيات العدالة الحقيقية وتنمية للشعور الوطني في كل ضمير حي.

وقف امام الدراسة المقدمة من إدارة مرور عدن المتعلقة بالاختناقات المرورية

المجلس المحلي في عدن يكلف مكتب السياحة بتقديم مشروع الخارطة السياحية للمحافظة

عدن/وداد شبيلي:
تصوير/محمد عوض:

اطلع المجلس المحلي في اجتماعه المنعقد أمس برئاسة الدكتور عدنان عمر الجفري محافظ عدن وبحضور الأخ عبدالكريم شايف أمين عام المجلس المحلي على التقرير النصف السنوي لمكتب السياحة للفترة من يناير - يونيو والمتضمن المشاريع السياحية التي تم افتتاحها خلال الفترة ذاتها والبالغة كلفتها الاجمالية ملياراً و540 مليون ريال إضافة إلى المشاريع السياحية الاستثمارية قيد التنفيذ والبالغ عددها 16 مشروعاً بقيمة استثمارية تبلغ 15 ملياراً و910 ملايين ريال.

كما كلف المجلس مكتب السياحة بتقديم مشروع الخارطة السياحية لعدن وكلفتها التقديرية وعرضها على الهيئة الإدارية للمجلس المحلي لادراجها ضمن المشاريع التنموية للعام القادم 2010م بالإضافة إلى عدم منح أي تراخيص لبناء أي منشآت سكانية لاتلتزم بالشروط الفنية والمقومات السياحية بالإضافة إلى منع تحويل الشقق إلى فنادق.

واستعرض المجلس في اجتماعه تقرير الانجاز لنشاط برنامج تطوير مدن الموانئ للنصف الأول من العام الحالي 2009م.

ووقف الاجتماع امام الدراسة المقدمة من الإدارة العامة للمرور بالمحافظة والمتعلقة بالاختناقات المرورية.

وأقر المجلس مراجعة رسوم الفحص الآلي للسيارات الاجرة بالتنسيق مع مدير المرور بالإضافة إلى إمكانية نقل بعض مواقع الفرزات الخاصة بباصات النقل في الهاشمي إلى أماكن اخرى مناسبة وذلك لتخفيف الضغط على الفرزة إضافة إلى البدء بالتطبيق التدريجي لنظام رسوم مواقف السيارات.

دورتان تشيطيتان لمثقفي النظراء والمتصلين الاجتماعيين عن عدوى فيروس الإيدز

تعز/نعائم خالد:

أقام البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا أمس في قاعة مؤسسة السعيد بتعز دورتين تنشيطيتين لمثقفي النظراء والمتصلين الاجتماعيين حول عدوى فيروس الايدز والمهارات الحياتية بالتنسيق مع مكتب الصحة والسكان وبدعم من منظمة اليونيسيف تستمر ثلاثة أيام.

ويتلقى نحو 50 مشاركاً من مثقفي النظراء ومن المتصلين الاجتماعيين من المناطق المستهدفة في مدينة تعز (كلابة، المفتش، الضربة، مدينة النور، زيد الموشكي، مدينة الوفاء، الضبوعة) المعلومات الحديثة عن عدوى فيروس الايدز والعشر الرسائل التوعوية حول هذا المرض والمهارات الحياتية وطريقة تقديمها بالتقنيات الحديثة المستقاة من الميدان .

وفي افتتاح الدورتين أشاد مدير التخطيط في مكتب الصحة والسكان الدكتور احمد الصايدي بدور الشباب في عملية التوعية العلمية الحديثة في تجنب المرض ومساعدة المتعايشين والاهتمام بالفضيلة السمحة المستقاة من الإسلام والشريعة المحمدية .

وأكد منسق البرنامج الوطني الدكتور سعيد سفيان أهمية إدراك المشاركين برفع مستوى الوعي لدى الشباب والتأكيد على سلوكهم الصحي فيما يتعلق بعدوى فيروس الإيدز والمهارات الحياتية بطرق علمية حديثة .

بدء فعاليات ورشة العمل الإقليمية لمكافحة التبغ في دول شرق المتوسط

دمشق/14 أكتوبر:

بدأت فعاليات وأعمال ورشة العمل الإقليمية بدمشق بهدف تطبيق الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ بمشاركة عشر دول من إقليم شرق المتوسط والتي تقام بالتعاون مع مجلس الشعب ووزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية.

وقال المنسق الإقليمي لتحالف الاتفاقية الإطارية هانى الجهمانى: إن ورشة العمل لهذا العام ستركز على إقامة اتحاد بين الجمعيات المحلية في سورية لتشكيل تحالف ضد التبغ بالتعاون مع الجهات الرسمية لوضع الخطط والاستراتيجيات المرحلية، وتوجيه الاهتمام إلى بنود الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، مشيراً إلى أهمية شرح بنودها المتعلقة بتحديد المهام والمسؤوليات وأساليب تفعيل التشريعات المتعلقة بمنع التدخين.

ولفت الجهماني إلى ضرورة تزويد الجماهير بالمعلومات والتشاور معها وإشراكها لضمان دعم التشريعات وتوسيع نطاقها الفعال للتخفيف من أخطار التدخين واستنشاق التبغ والعمل على أن تكون جميع أماكن العمل والأماكن العامة الداخلية خالية من دخان التبغ وتوسيع نطاق حماية الناس بسن تشريعات جديدة وتفعيل التدابير لضمان التنفيذ .

وفي إطار متصل أوضح نقيب الأطباء في مصر حمدي السيد أن اللقاء يؤكد أهمية استنفار الجهود لإيقاف التدخين الذي يعد السبب الأول للوفاة المبكرة والنوبات القلبية والسكتات الدماغية والفشل التنفسي، والعديد من الأمراض الأخرى خاصة بعد الأرقام والإحصاءات المخيفة في الدول النامية»، مشيراً إلى انه «ما بين35 و40 بالمائة من البالغين يدخنون إضافة إلى ارتفاع النسبة بين فئات الشباب والنساء والمراهقين.

وأكد السيد ضرورة إقناع المدخن أن واجبه الأسري يفرض عليه عدم تعريض زوجته وأطفاله لأضرار التدخين علما أن أكثر من 50 مليون امرأة حامل وأكثر من 700 مليون طفل في العالم يتعرضون للتدخين السلبي».

تعزيز مهارات كسب التأييد والمناصرة في دورة تدريبية بصنعاء

صنعاء/احمد الزكري:

افتتح مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC) أمس في صنعاء الدورة التدريبية الثانية في مجال تعزيز مهارات كسب التأييد والمناصرة والتي تستهدف 30 مشاركا ومشاركة يمثلون منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية في أمانة العاصمة وعمران وحجة وتستمر ثلاثة ايام.

وتهدف الدورة التي تنفذ بالتعاون مع مركز الشركاء – الأردن، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية إلى تنمية قدرات أعضاء مؤسسات المجتمع المدني والمجالس المحلية في المشاركة في صنع القرار وإيجاد علاقة دائمة بين الأفراد والمؤسسات بهدف تعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات على مستوى المجتمعات المحلية.

الدورة التي سيدرب فيها عدد من المختصين تأتي ضمن برنامج تعزيز مهارات كسب التأييد والقيادة لدى مؤسسات المجتمع المدني الذي ينفذ في ثلاث دول عربية هي الأردن – لبنان – اليمن.

وفي افتتاح الدورة أكد عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع المجتمع المدني عز الدين الاصبحي أن التدريب على الكسب والتأييد من القضايا الأساسية لبناء علاقات بين مختلف المؤسسات للمشاركة في صنع القرار خاصة بين المجالس المحلية والمجتمع المدني كطرفين فاعلين وقريبين من حاجات المجتمع.

وأشار إلى أن تدريب مشاركين من محافظات عديدة يكتسب أهمية خاصة كون تلك المحافظات لم تعط حقها من التدريب والتأهيل من قبل منظمات المجتمع المدني والحكومة، مؤكدا ان هذا التدريب سيمثل بداية حقيقية لعمل مشترك يدعم هذه المحافظات من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل علي صالح عبد الله أثنى على عمل مركز المعلومات في نشر مبادئ حقوق الإنسان في أوساط المجتمع، مؤكدا على حاجة المحافظات إلى دعم رسمي ودولي لخدمة العمل المدني وقضايا التنمية.

وذكر أن إحصائية الوزارة حتى نهاية سبتمبر الفائت أظهرت وجود سبعة آلاف منظمة، معتبراً ذلك مؤشرا ايجابيا وسلبيا في الوقت ذاته ، لافتا إلى أن الإيجاب في هذا الكم من المنظمات يعكس حالة الديمقراطية وجملة الإجراءات التي تسهل تأسيس المنظمات.

كما تطرق إلى بعض الصعوبات والتعقيدات في تأسيس المنظمات منها: السلبيات بجود سبعة آلاف منظمة تكمن في أن غالبية هذا العدد يفتقر لمقومات العمل الإداري والفني، لافتا إلى محدودية قدرات الوزارة في تقديم الدعم لهذه المنظمات والجمعيات.

وأشار وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن المنظمات المدنية توسع الوعي بمفهوم العمل المدني إلى جانب الجهد الرسمي.